03 ديسمبر 2021

عجز مالي في الصناديق الاجتماعية:
ضرورة مراجعة نظام التغطية الاجتماعية في تونس.

عقب نشر القوائم المالية الأسبوع الفارط لسنة 2020 لصناديق الضمان الاجتماعي في تونس[1]، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية وصندوق التأمين على المرض، أثارت هذه الوضعية المالية العديد من التحفظات والمخاوف خاصة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي سجل عجزا في توازناته المالية قدّر ب 1200 مليون دينار لسنة 2020 أي بمعدل 100 مليون دينار شهريا[2].

صرح الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل عبد الكريم جراد المسؤول على التغطية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية أن الاعتماد على المساهمات الاجتماعية فقط لم يعد كافٍ لتغطية مصاريف الصندوق والحلول التي اتخذتها الدولة على غرار الترفيع في سن التقاعد ليس كافٍ للخروج من الأزمة. [3]

كما تطرق جراد إلى الإجراءات التي وقع اتخاذها في قانون المالية لسنة 2019 ومعها مداخيل المساهمة الاجتماعية التي تم إقرارها حسّنت من وضعية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مشيرًا إلى أن هذا التحسن لم يقض على العجز كليا من جهة ولم يشمل بقية الصناديق من جهة أخرى[4].

علّق من جهته عضو الكتب التنفيذي لمنظمة الأعراف خليل الغرياني على الوضعية الصعبة التي تعيشها صناديق الضمان الاجتماعي مذكرا أن العجز انطلق منذ سنة 2018 إضافة إلى التأثير السلبي لعجز صندوق التأمين على المرض على القطاع الصحي الخاص حيث لم يعد الصندوق قادرا على الإيفاء بتعهداته نحو الصيدليات الخاصة مما دفعها لتعليق العمل بالاتفاقية مع الصندوق في أكثر من مناسبة[5].

وفي إطار اخر، تناول منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل الذي نظمه المرصد التونسي للاقتصاد بالشراكة مع منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ومنظمة Development Pathways أيام 15 16 و17 نوفمبر بتونس موضوع الضمان الاجتماعي في تونس[6]. حيث وقع تقديم دراسة تحليلية يعمل عليها المرصد بالشراكة مع الخبير في المجال السيد مهدي بن براهم حيث وقع تبين نقائص نظام الضمان الاجتماعي في تونس وسبل تحسينه[7].

بينت الدراسة أن الأزمة الصحية كوفيد19 إضافة الى عديد العوامل أهمها تطور التركيبة السكانية في تونس، ارتفاع نسبة الشيوخ واتجاه التونسيين نحو العمل في القطاعات الغير منظمة مما أدى الى انخفاض المساهمات الاجتماعية. تم كشف بالمناسبة ذاتها العديد من نقائص نظام الحماية الاجتماعي في تونس على غرار محدودية الموارد الذي انعكس سلبا على المساعدات الاجتماعية الممنوحة للفقراء والفئات الضعيفة والمنح التي تعطى للأطفال والعاملين في القطاع الفلاحي. وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات التي تم إقرارها للقطاعات التي تأثرت سلبا بأزمة الكورونا والتي كانت دون المأمول ولا تغطي الحاجيات الأساسية.

هذا وتدعو الدراسة لضرورة مراجعة نظام الحماية الاجتماعية في تونس ليكون أكثر شمولية حيث لا تتجاوز نسبة التغطية في تونس 50.2 بالمائة من السكان والى المزيد من العمل على تبني استراتيجية لتوفير الحماية الاجتماعية لكافة الشرائح العمرية أطفال، شباب-كهول وشيوخ كل حسب حاجياته. إضافة الى تبني مبدأ الشفافية[8] والحوكمة الرشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية لضمان حسن التصرف في الموارد المتاحة والعمل على تنويع مصادر تمويل الصناديق مستقبلا فالمساهمات الاجتماعية وحدها لم تعد كافية لتغطية مصاريف الصناديق.

1. تونس : عجز بـ 1200 مليار في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - Arabeque (arabesque.tn)

2. Tunisie : Les caisses sociales dans le rouge | Directinfo (webmanagercenter.com)

3. تونس... عجز بـ 1200 مليار دينار في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - 26.11.2021, سبوتنيك عربي (sputniknews.com)

4. Tunisie : Les caisses sociales dans le rouge | Directinfo (webmanagercenter.com)

5 Ghariani : La situation financière de la CNSS est délicate - Tunisie (tunisienumerique.com)

6. منتدى الضمان يختتم فعاليات أسبوع الضمان الاجتماعي الشامل - جريدة الغد (alghad.com)

7. L'OTE organise la journée nationale du Forum sur les politiques de sécurité sociale inclusives - Tunisie (tunisienumerique.com)

8. اتحاد الشغل يُطالب بالكشف عن القيمة الحقيقية لعائدات المساهمة التضامنية الاجتماعية (shemsfm.net)

الكاتب: المرصد التونسي للاقتصاد

CC BY NC SA